جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون العام

الوسائل الحديثة للإثبات الجنائي في قانون المرور العراقي رقم ٨ لسنة ٢٠١٩

رسالة تقدم بها الطالب

حسنين عبود مهدي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بأشراف

الدكتور كرار حيدر ضياء

استاذ القانون الجنائي المساعد

١٤٤٨هـ **٢٠٢٦م**

الآية القرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولًا﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الإسراء, الآية (٣٦)

الإهداء

إلى خاتمِ الأنبياءِ والمرسلين، سيدِنا محمدٍ صلى الله عليه وآله وسلم... وإلى أهلِ بيتِ النبوَّة، وموضعِ الرسالة، ومختلفِ الملائكة، ومهبطِ الوحي، ومعدنِ الرحمة، وخُزَّانِ العلم، وأعلامِ التُّقى، وحُججِ الله على عباده...

إليهم أرفع ثمرة هذا الجهد، متقرباً إلى الله تعالى بحبّهم, وولايتهم، سائلًا المولى عزَوجلّ أن يتقبله بقبولٍ حسن، وأن يجعلني من العارفين بحقهم، والراجين لشفاعتهم، إنه سميع مجيب.

إلى من كانا بعد توفيقِ الله تعالى سببَ كلِّ خيرٍ بلغته، وكلِّ نجاحٍ أدركته... ومن تعجزُ اللغةُ أن تُحصي فضلهما، مثلما تعجزُ السنينُ أن تُوفي شيئًا من جميل صبرهما وعظيم عطائهما...

إلى والديَّ الكريمين

عرفانًا بفضلٍ لا توفيه الكلمات، وامتنانًا لعطاء لا تحده العبارات, أضع بين أيديكما ثمرة هذا الجهد ، سائلًا الله تعالى أن يديم عليكما نعمة الصحة والعافية، وأن يجزيكما عني خير الجزاء.

إلى من وجدتُ في حضورها السكينة، وفي صبرها القوة، وفي وفائها معنى الشراكة الحقيقية...

إلى زوجتي الغالية...

لكِ من هذا الإنجاز نصيب لا تحصيه الكلمات عرفانا لجميل صبرك، وصدق وفائك، وعظيم دعائك، سائلًا الله تعالى أن يديم بيننا المودة والرحمة، وأن يجعل هذا النجاح فاتحةَ خيرٍ ونجاحاتٍ تجمعنا في الدنيا والآخرة.

إلى فلذاتِ القلب، ونبضِ الروح، وأجملِ ما أنعم الله به علي....

ابنتيَّ العزيزتين زهراء وفاطمة...

أرجو أن يكون هذا العمل شاهدًا لكما على أن طريق العلم يستحق السعي، وأن يجعل الله لكما من التوفيق أوفر الحظ والنصيب، وأن يفتح أمامكما أبواب المعرفة، ويرزقكما أعلى مراتبها، ويقرَّ بكما العين في الدنيا والآخرة.

إلى من تقوى بهم العزيمة، ويهون بقربهم عناء الطريق... إلى من كانت مؤازرتهم الصادقة، ودعواتهم المخلصة، خيرَ عونٍ لي في مسيرة الحياة...

أخواني وأخواتي الأعزاء...

محبةً ووفاءً، وثناءً لما أحطتموني به من دعمٍ ومودة، أهدي إليكم هذا الإنجاز داعياً الله تعالى أن يديم عليكم نعمه، وأن يجمعنا دائما على الخير والتوفيق

الشكر والعرفان

ليست كل الديون تُقضى، فثمة ديون لا تُوفّى إلا بالاعتراف بفضل أصحابها، ويبقى الامتنان لها شاهداً على نبالة أثرهم. وهذه الرسالة، وإن حملت اسمي، فإنها تحمل بين سطورها بصمات رجالٍ أفاضوا عليَّ من علمهم، وأحاطوني بعنايتهم، وساندوني في رحلةٍ كان طريقها أطول من أن يُقطع بالاجتهاد وحده.

وإن كان الحمد أول ما يُفتتح به القول، فإن الحمد لله تعالى الذي وهبني القدرة على المضي، وأعانني على إتمام هذا العمل، فما كان ليبلغ غايته إلا بتوفيقه وفضله.

ثم أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل **الأستاذ المساعد الدكتور كرار حيدر ضياء**، مشرفي على هذه الرسالة، لما أولاني إياه من رعاية علمية صادقة، وتوجيهات رصينة، ومتابعة دقيقة، وصبر كريم طوال مدة إعدادها، فكان خير معين ومرشد، فله مني خالص الشكر والتقدير، سائلاً الله تعالى أن يجزيه خير الجزاء.

كما أتشرف بتقديم أسمى آيات الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور زيد عدنان محسن**، عميد معهد العلمين للدراسات العليا، لما يقدمه من دعم للعملية الأكاديمية، وحرصه على الارتقاء بمستوى الدراسات العليا والبحث العلمي في المعهد، سائلاً الله تعالى أن يوفقه ويسدد خطاه.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور صعب ناجي عبود**، رئيس قسم القانون العام، لما قدمه من دعم أكاديمي وتوجيه علمي أسهما في إنجاح مسيرتي الدراسية، فله مني بالغ التقدير والامتنان.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى **رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقرين**، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتكبدهم عناء قراءتها وتقويمها، وما سيبدونه من ملاحظات علمية قيمة سيكون لها بالغ الأثر في تطوير هذا العمل وإغنائه، سائلاً الله تعالى أن يجزيهم خير الجزاء.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع أساتذتي في المرحلة التحضيرية للدراسات العليا، الذين أفادوني بعلمهم، وغرسوا في نفسي قيم البحث العلمي، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور محمد علي محمد علي، ، والأستاذ الدكتور خالد غالب مطر، ، رحمهما الله تعالى رحمة واسعة، وجزاهما عن علمهما ورسالة التعليم خير الجزاء.

كما يسعدني أن أسجل بالغ امتناني إلى **الدكتور ماجد حامد حمود الصراف** في مديرية تربية النجف الأشرف، لما أحاطني به من دعم وتشجيع ومساندة صادقة منذ بداية الدراسة وحتى إتمام هذه الرسالة.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى **القاضي علي حميد الحيدري**، لتفضله بالموافقة على إجراء المقابلة العلمية والإجابة عن أسئلة الباحث المتعلقة بموضوع الرسالة، وما أبداه من تعاون علمي كريم، وما تفضل به من تزويدي بقرارات قضائية أسهمت في تعزيز الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، فله مني بالغ الامتنان وعظيم التقدير.

كما أعرب عن خالص شكري وتقديري إلى **القاضي علي خليل الزبيدي**، ، لما تفضل به من دعم كريم، وما زودني به من قرارات قضائية أسهمت في إثراء الجانب العملي لهذه الرسالة.

وأتوجه بالشكر والتقدير إلى **نائب المدعي العام قاسم محمد نور الموسوي** لما أبداه من تعاون صادق، وما تفضل به من تزويدي بقرارات قضائية كان لها أثر واضح في دعم موضوع البحث.

ولا يفوتني أن أعرب عن خالص امتناني إلى **منتسبي مكتبة الروضة الحيدرية،** لما وجدته منهم من حسن تعاون، وتيسير في الحصول على المصادر والمراجع التي أسهمت في إنجاز هذه الرسالة.

وفي الختام، أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من أسهم في إنجاز هذه الرسالة بعلم أو نصح أو تشجيع أو دعاء صادق، سائلاً الله تعالى أن يجزي الجميع خير الجزاء، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم.

والله وليُّ التوفيق.

الباحث

المستخلص

تتناول هذه الرسالة دراسة الوسائل الحديثة للإثبات الجنائي في قانون المرور العراقي رقم (٨) لسنة ٢٠١٩، من خلال تأصيل الإطار القانوني للإثبات الجنائي في الجرائم المرورية، وتحليل الوسائل التقنية والعلمية المعتمدة في كشف الوقائع وتحديد المسؤولية الجزائية. وتركز الدراسة على بيان الطبيعة القانونية لأجهزة الرادار، وكاميرات المراقبة، والأدلة الإلكترونية، ونظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، وأجهزة فحص الكحول والمواد المخدرة، مع بيان الأساس العلمي والقانوني لحجيتها في الإثبات. كما تبحث حدود سلطة القاضي الجنائي في تقدير هذه الوسائل وفق مبدأ الاقتناع القضائي، ومدى ارتباط قيمتها بمشروعية الحصول عليها، وسلامة إجراءات جمعها، وإمكان مناقشتها أمام القضاء. واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي مدعوماً بالاستئناس ببعض التشريعات المقارنة والتطبيقات القضائية العراقية لإبراز الاتجاه التشريعي والعملي في التعامل مع الأدلة الحديثة.

وانتهت الدراسة إلى أن هذه الوسائل تمثل أدوات فاعلة لتعزيز الإثبات الجنائي المروري متى استوفت متطلبات المشروعية والموثوقية، دون أن تستقل وحدها بتكوين القناعة القضائية، إذ تظل خاضعة لسلطة المحكمة في وزن الأدلة جميعها وتحقيق التوازن بين فعالية الإثبات وضمانات المحاكمة العادلة. وتبرز الدراسة الحاجة إلى استكمال التنظيم التشريعي والإجرائي بما يواكب التطور التقني، ويعزز توظيف الوسائل الحديثة ضمن إطار قانوني يكفل سلامة الدليل، ويحافظ على الحقوق والحريات، ويحقق العدالة الجنائية في المجال المروري، بما ينسجم مع متطلبات السياسة الجنائية الحديثة ويعزز الثقة القضائية

	الصفحة
المقدمة	**١ - ٤**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإثبات الجنائي في الجرائم المرورية	**٥ - ٦٤**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإثبات الجنائي ونظمه	**٦ - ٣٣**
المطلب الأول: مفهوم الإثبات الجنائي وتمييزه عن الإثبات المدني	٦ - ١٦
الفرع الأول: مفهوم الإثبات الجنائي	٧ - ١٢
الفرع الثاني: التمييز بين الإثبات الجنائي عما يشتبه به	١٣ - ١٦
المطلب الثاني: نظم الإثبات الجنائي ومبادئه الأساسية	١٧ - ٣٣
الفرع الأول: نظم الإثبات الجنائي	١٧ - ٢٤
الفرع الثاني: المبادئ الحاكمة لنظم الإثبات الجنائي	٢٤ - ٣٣
المبحث الثاني: ماهية الجريمة المرورية واسس السياسة الجنائية المنظمة لها	**٣٤ - ٦٤**
المطلب الأول: مفهوم الجريمة المرورية وأركانها في قانون المرور	٣٤ -٤٨
الفرع الأول: تعريف الجريمة المرورية	٣٥ - ٣٨
الفرع الثاني: أركان الجريمة المرورية	٣٩ - ٤٨
المطلب الثاني: السياسة الجنائية في مجال الجريمة المرورية	٤٩ - ٦٤
الفرع الأول: سياسة التجريم والعقاب في المخالفات المرورية	٥٠ - ٥٤
الفرع الثاني: السياسة الجنائية للجنح والجنايات المرورية	٥٤ - ٦٤
الفصل الثاني: الوسائل الحديثة للإثبات الجنائي في قانون المرور العراقي وتطبيقاته العملية	**٦٥ - ١٢٤**
المبحث الأول: الوسائل التكنلوجية الحديثة في اثبات الجرائم المرورية	**٦٦ - ٩٤**
المطلب الأول: أجهزة الرادار ودورها في اثبات الجرائم المرورية	٦٦ - ٧٥
الفرع الأول: الأساس العلمي والتقني لعمل أجهزة الرادار في ضبط السرعة المرورية	٦٧ - ٧١
الفرع الثاني: القيمة القانونية لدليل الرادار في الإثبات الجنائي المروري	٧٢ - ٧٥
المطلب الثاني: وسائل التصوير والمراقبة الحديثة	٧٦ - ٩٤
الفرع الأول: التنظيم القانوني لكاميرات المراقبة	٧٦ - ٨٥
الفرع الثاني: دور الوسائل التصويرية الحديثة في مجال الإثبات الجنائي	٨٥ - ٩٤
المبحث الثاني: الأدلة الإلكترونية والوسائل العلمية الأخرى في الإثبات الجنائي المروري	**٩٥ - ١٢٤**
المطلب الأول: الأدلة الإلكترونية في إثبات الجرائم المرورية	٩٦ - ١١٢
الفرع الأول الدليل الإلكتروني المستمد من الحاسوب ونظام تحديد المواقع العالمي (GPS)	٩٦ - ١٠٤
الفرع الثاني: حجية الأدلة الإلكترونية والسلطة التقديرية للقاضي	١٠٥ - ١١٢
المطلب الثاني:الوسائل العلمية المستحدثة في إثبات الجرائم والمخالفات المرورية	١١٣ - ١٢٤
الفرع الأول: أجهزة فحص الكحول والمواد المخدرة ودورها في الإثبات الجنائي المروري	١١٣ - ١١٨
الفرع الثاني:القيود القانونية على قبول الأدلة العلمية الحديثة وسلطة القاضي الجنائي في تقديرها	١١٨ - ١٢٤
الخاتمة	١٢٥ - ١٢٨
قائمة المراجع	١٢٩ - ١٤٠
الملاحق	١٤١ - ١٤٨

فهرس المحتويات

مقدمة

أولاً: التعريف بالموضوع

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطوراً علمياً وتقنياً متسارعاً انعكس بصورة واضحة على مختلف مجالات الحياة، وكان للمجال القانوني والعدالة الجنائية نصيب وافر من هذا التطور، إذ لم تعد وسائل الإثبات التقليدية وحدها كافية للكشف عن الحقيقة الجنائية في كثير من الجرائم، ولاسيما الجرائم والمخالفات المرورية التي أفرزها التطور التكنولوجي، الأمر الذي استدعى الاعتماد على وسائل حديثة للإثبات تستند إلى التقنيات الإلكترونية والوسائل العلمية في كشف الوقائع وتحديد المسؤولية الجزائية.

وينصرف موضوع هذه الدراسة إلى بيان الإطار القانوني للوسائل الحديثة للإثبات الجنائي في قانون المرور العراقي رقم (٨) لسنة ٢٠١٩، من خلال بحث ماهية هذه الوسائل، والأساس القانوني لحجيتها، والضوابط التي تحكم قبولها وقيمتها في الإثبات، ومدى كفايتها في تكوين القناعة القضائية، فضلاً عن بيان حدود السلطة التقديرية للقاضي الجنائي في تقديرها بما ينسجم مع المبادئ العامة للإثبات الجنائي وضمانات المحاكمة العادلة.

كما تتناول الدراسة أهم تطبيقات الوسائل الحديثة في المجال المروري، ومنها الأدلة الإلكترونية، وكاميرات المراقبة، وأجهزة الرادار، ونظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، وأجهزة فحص الكحول والمواد المخدرة، مع بيان التنظيم القانوني لهذه الوسائل في التشريع العراقي، والاستئناس – عند الاقتضاء – ببعض التشريعات المقارنة والتطبيقات القضائية بما يسهم في استجلاء أوجه القصور وتعزيز التحليل القانوني، وصولاً إلى تقييم مدى كفاية التنظيم التشريعي القائم في مواكبة التطورات التقنية وتحقيق التوازن بين مقتضيات الوصول إلى الحقيقة الجنائية وضمان حقوق الأفراد وحرياتهم.

ثانيا: أهمية الموضوع

تتجلى أهمية البحث في كونه يتناول موضوعاً حديثاً يجمع بين الجانب القانوني والجانب العلمي والتقني، إذ يسلط الضوء على الوسائل الحديثة التي يعتمدها القضاء والجهات المختصة في إثبات الجرائم والمخالفات المرورية، ويبين مدى كفايتها في تكوين القناعة القضائية، فضلاً عن بيان موقف المشرّع العراقي منها، وما يكتنفها من إشكالات قانونية وعملية. وتبرز أهمية البحث من الناحية العملية في ازدياد الاعتماد على هذه الوسائل في الواقع المروري، وما يترتب على ذلك من آثار تمس الحرية الشخصية والمسؤولية الجزائية للأفراد.

ثالثاً: مشكلة الرسالة

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى حجية الوسائل الحديثة للإثبات الجنائي في قانون المرور العراقي رقم (٨) لسنة ٢٠١٩، وما الضوابط القانونية التي تحكم قبولها، وحدود سلطة القاضي الجنائي في تقديرها؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية، أهمها:

١- ما المقصود بالوسائل الحديثة للإثبات الجنائي، وما أنواعها في المجال المروري؟

٢- ما موقف المشرّع العراقي من الأدلة الإلكترونية والوسائل العلمية الحديثة في قانون المرور؟

٣- ما مدى حجية هذه الوسائل في الإثبات الجنائي، وهل تكفي وحدها لتكوين القناعة القضائية؟

٤- ما القيود القانونية والضمانات التي تحكم قبول الأدلة العلمية الحديثة في الإثبات الجنائي المروري؟

رابعا: فرضية الرسالة

تنطلق الدراسة من فرضية مؤداها أن الوسائل الحديثة للإثبات الجنائي، على الرغم مما توفره من دقة علمية وتقنية في كشف الجرائم والمخالفات المرورية وإثباتها، يمكن أن تسهم في تعزيز فاعلية الإثبات الجنائي في قانون المرور العراقي متى ما أحاطها المشرع بضوابط قانونية كافية تكفل مشروعية استخدامها، وتضمن سلامة إجراءات الحصول عليها، وتمكن القاضي الجنائي من تكوين قناعته على أساسها، وبخلاف ذلك فإن قيمتها الإثباتية قد تكون محل جدل من الناحية القانونية والعملية.

خامساً: أهداف الرسالة

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

١- بيان الإطار المفاهيمي والقانوني للإثبات الجنائي في الجرائم المرورية.

٢- توضيح ماهية الوسائل الحديثة للإثبات الجنائي المعتمدة في قانون المرور العراقي.

٣- بيان الأساس العلمي والقانوني للأدلة الإلكترونية والوسائل العلمية الحديثة.

٤- تحديد مدى حجية هذه الوسائل في الإثبات الجنائي المروري.

٥- بيان الضوابط القانونية التي تحكم قبول الأدلة الحديثة، وحدود سلطة القاضي الجنائي في تقديرها.

٦- تقديم نتائج وتوصيات يمكن أن تسهم في تطوير التشريع والتطبيق القضائي في هذا المجال.

سادساً: منهج الرسالة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، عبر بيان النصوص القانونية المنظمة للإثبات الجنائي في الجرائم المرورية وتحليلها واستجلاء مقاصدها. كما أفاد –عند الاقتضاء– من بعض التشريعات والآراء الفقهية المقارنة على سبيل الاستئناس في دعم التحليل القانوني، دون أن يشكل ذلك منهجاً مقارناً للدراسة. واعتمد كذلك المنهج التطبيقي عن طريق تحليل التطبيقات والقرارات القضائية ذات الصلة، وصولاً إلى بيان أوجه القوة والقصور في التنظيم القانوني للوسائل الحديثة للإثبات الجنائي في التشريع العراقي.

سابعاً: هيكلية الدراسة

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على فصلين رئيسين، يضم كلّ منهما مبحثين، وذلك على النحو الآتي:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى فصلين رئيسين، يضم كل منهما مبحثين، وذلك على النحو الآتي: الفصل الأول الإطار المفاهيمي والقانوني للإثبات الجنائي في الجرائم المرورية. ويتضمن هذا الفصل مبحثين، هما: المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإثبات الجنائي ونظمه. المبحث الثاني: ماهية الجريمة المرورية وأسس السياسة الجنائية المنظمة لها. الفصل الثاني الوسائل الحديثة للإثبات الجنائي في قانون المرور العراقي وتطبيقاته العملية. ويتضمن هذا الفصل مبحثين، هما: المبحث الأول: الوسائل التكنولوجية الحديثة في إثبات الجرائم المرورية. المبحث الثاني: الأدلة الإلكترونية والوسائل العلمية الأخرى في الإثبات الجنائي المروري. وقد تفرع كلّ مبحث إلى مطلبين, وكل مطلب إلى فرعين, , على النحو المبين تفصيلاً في متن البحث.

ثامناً: الدراسات السابقة

حظي موضوع الإثبات الجنائي والدليل الإلكتروني والجرائم المرورية باهتمام عدد من الباحثين، إلا أن تلك الدراسات تناولت جوانب محددة منه، ولم تبحث موضوع الوسائل الحديثة للإثبات الجنائي في قانون المرور العراقي رقم (٨) لسنة ٢٠١٩ بالصورة التي تعالجها هذه الرسالة. ومن أبرز تلك الدراسات:

رسالة أحمد محمد حسين زوين الموسومة (الإثبات الجنائي بالدليل الإلكتروني)، ركزت على بيان حجية الدليل الإلكتروني في الإثبات الجنائي بوجه عام، في حين تمتد هذه الرسالة إلى

دراسة مختلف الوسائل الحديثة للإثبات في المجال المروري، مع بيان تنظيمها القانوني وضوابط قبولها في التشريع العراقي.

رسالة عمار حميد جلاب العتابي الموسومة (المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرورية – دراسة مقارنة)، تناولت أركان المسؤولية الجنائية وأحكامها، بينما تنصرف هذه الرسالة إلى دراسة وسائل الإثبات الجنائي الحديثة وحجيتها ودورها في تكوين القناعة القضائية.

كما تناولت بعض الدراسات والبحوث، مثل **دراسة نبيل نويس ونورة جحايشية بشأن المراقبة التقنية للمركبات، ودراسة نضال ياسين حول الدليل الإلكتروني في الإثبات الجنائي، ودراسة صهيب سهيل بشأن البحث والتحري عن الدليل الإلكتروني في المسائل الجنائية،** موضوعات تتعلق ببعض صور الوسائل الحديثة للإثبات، إلا أنها اقتصرت على جوانب محددة، ولم تتناول التنظيم القانوني المتكامل للوسائل الحديثة للإثبات الجنائي في قانون المرور العراقي.

وتتميز هذه الرسالة عن الدراسات السابقة بأنها تجمع بين الدراسة التأصيلية والتطبيقية للوسائل الحديثة للإثبات الجنائي في قانون المرور العراقي رقم (٨) لسنة ٢٠١٩، من خلال بيان الإطار القانوني لهذه الوسائل، وتحليل حجيتها وضوابط قبولها، وبيان حدود السلطة التقديرية للقاضي الجنائي في تقديرها، مع الاستناد إلى التطبيقات القضائية العراقية والاستئناس ببعض التشريعات المقارنة، وصولاً إلى تقييم مدى كفاية التنظيم التشريعي القائم واقتراح ما يسهم في تطويره.